أهمية البيئة و تأثيرها في مجال الدراسات الأمنية

The importance of the environment and its impact on the field of security studies

مولفرعة نعيمة[1*]

[1] جامعة التكوين المتواصل مركز تيارت(الجزائر)، naimamoulferaa@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2025/05/01 تاريخ القبول: 2026/06/01 تاريخ النشر: 2026/11/16

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور المركزي للبيئة وتأثيرها المباشر على الأمن والاستقرار على المستويين المحلي والعالمي، مع التركيز على الحالة الجزائرية ففي الجزائر تعتبر البيئة عنصرا أساسيا في الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها، وهو ما ينسجم مع مفهوم الأمن الشامل الذي يضم الأمن البيئي ويعكس القانون البيئي الجزائري وعي الدولة بأهمية البيئة في تحقيق التنمية المستدامة وتجنب الأزمات البيئية التي قد تهدد الأمن القومي ، كما يظهر التزام الجزائر بتطبيق مبادئ الحوكمة البيئية من خلال وضع قوانين لحماية البيئة والتنوع البيولوجي.

وفي سياق الدراسات الأمنية، تعتبر البيئة عنصرا استراتيجيا يساهم في تعزيز الأمن الوطني من خلال دور التشريعات البيئية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي عبر الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية في بيئة صحية وآمنة.

كلمات مفتاحية: الوسط الطبيعي ،الأمان المناخي والبيئي ،التشريع الجزائري لحماية البيئة ،الأبحاث المتعلقة بالأمن.

* المؤلف المرسل

Abstract:
This study seeks to highlight the central role of the environment and its direct impact on security and stability at the local and global levels, with a focus on the Algerian case. In Algeria, the environment is considered a fundamental element in preserving natural resources and ensuring their sustainability, which is consistent with the concept of comprehensive security that includes environmental security. Algerian environmental law reflects the state's awareness of the importance of the environment in achieving sustainable development and avoiding environmental crises that could threaten national security. It also demonstrates Algeria's commitment to implementing environmental governance principles through the enactment of laws to protect the environment and biodiversity.
In the context of security studies, the environment is considered a strategic element that contributes to strengthening national security through the role of environmental legislation in achieving social and political stability by preserving the rights of present and future generations to a healthy and safe environment.
Keywords: Natural environment, climate and environmental security, Algerian environmental protection legislation, security-related research.

1. مقدمة:

في قلب الدراسات الأمنية المعاصرة تحتل القضايا البيئية مكانة محورية، حيث تجاوزت التهديدات مفهوم الصراعات العسكرية والسياسية التقليدية لتشمل تحديات بيئية ذات تأثيرات عميقة على استقرار الدول والمجتمعات الإنسانية ، فالتغيرات المناخية وتدهور النظم البيئية، وتقلص الموارد الطبيعيةكلها عوامل متشابكة ومعقدة تؤثر على الأمن القومي والإقليمي والدولي ، فالجفاف والتصحر قد يشعلان فتيل النزاعات على مصادر المياه والأراضي الخصبة، وارتفاع منسوب البحار يمثل تهديدا وجوديا للدول الجزرية والمناطق الساحلية المنخفضة، بينما تزيد الكوارث الطبيعية من حدة الأزمات الإنسانية وتقوض دعائم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

من هذا المنطلق، تتضح أهمية مفهوم "الأمن البيئي" الجديد الذي يربط بشكل وثيق بين صون البيئة والحفاظ على الأمن بمفهومه الشامل ، ويتطلب تحقيق هذا الأمن فهما معمقا للعلاقات المتداخلة والمعقدة بين البيئة والأمن، ووضع استراتيجيات متكاملة لمواجهة التحديات البيئية والأمنية المترابطة.

تتزايد أهمية دراسة الأمن البيئي في منطقة الوطن العربي بشكل خاص، نظرا للتحديات البيئية الفريدة التي تواجهها، والتي تتشابك بعمق مع قضايا الأمن القومي والإقليمي ، فالمنطقة التي تعاني بالفعل من شح الموارد المائية وتوسع رقعة التصحر، تجد نفسها في مواجهة آثار متفاقمة للتغيرات المناخية، مما يزيد من حدة هذه المشكلات القائمة ، هذه الظروف الهشة تخلق أرضا خصبة للنزاعات والصراعات، حيث يمكن أن يؤدي التنافس على الموارد الطبيعية الشحيحة إلى توترات سياسية واجتماعية ، كما أن تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية، كالفيضانات وموجات الجفاف الحادة يهدد البنية التحتية الحيوية ويعطل الخدمات الأساسية مما يزيد من حالة عدم الاستقرار، علاوة على ذلك يؤثر التدهور البيئي بشكل مباشر على الأمن الغذائي حيث يتسبب في تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة الاعتماد على الاستيراد الخارجي، مما يجعل المنطقة أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية ونقص الإمدادات الغذائية وبالتالي، لم يعد الأمن البيئي مجرد شأن بيئي، بل تحول إلى قضية أمنية واقتصادية واجتماعية ذات أبعاد متعددة تستدعي تعاونا إقليميا ودوليا مكثفا للتخفيف من آثارها وضمان مستقبل مستدام للمنطقة بأسرها.

الأمن البيئي أوسع من مجرد قضية بيئية ، بل ارتقى ليصبح قضية أمنية ذات أولوية قصوى، تستلزم تضافر الجهود على المستوى الدولي ومبادرات مشتركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الجزائر كنموذج بارز لأهمية الأمن البيئي في السياق العربي، حيث تواجه تحديات بيئية متنوعة تؤثر بشكل مباشر على استقرارها وأمنها القومي ، فالموقع الجغرافي للجزائر الممتد من السواحل الشمالية المطلة على البحر الأبيض المتوسط إلى الصحراء الكبرى في الجنوب، يجعلها عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية بشكل ملحوظ.

فالجزائر تعد من بين الدول العربية التي تشهد تفاقم مشكلة التصحر وتدهور الأراضي الزراعية خاصة في المناطق الجنوبية، مما يؤثر سلبا على الأمن الغذائي ويزيد من احتمالية الهجرة الداخلية والخارجية ، كما أن ندرة المياه تمثل تحديا استراتيجيا، حيث تعتمد البلاد بشكل كبير على مصادر المياه الجوفية التي تتعرض للاستنزاف بمعدلات متزايدة ، وتساهم التغيرات المناخية في تعميق هذه الأزمة، حيث تقلل من كميات الأمطار وتزيد من فترات الجفاف وشدتها.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه الجزائر تحديات بيئية أخرى مثل تلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي الغني، وتأثير الكوارث الطبيعية المتزايدة كفيضانات المناطق الشمالية وحرائق الغابات التي تستنزف الثروات الطبيعية ، هذه التحديات مجتمعة تؤثر على الصحة العامة للمواطنين، وتعطل سير الخدمات الأساسية، وتزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الدولة.

وعلى الرغم من أن الجزائر قد اتخذت خطوات عديدة لمواجهة هذه التحديات، مثل إطلاق مبادرات لمكافحة زحف الرمال، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لبذل المزيد من الجهود المتواصلة، خاصة في ظل التفاقم المستمر لتأثيرات التغيرات المناخية، فالأمن البيئي في الجزائر يمثل قضية معقدة تتطلب تضافر جهود الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، خاصة في مجالات تبادل الخبرات التقنية والتكنولوجية.

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الأمن البيئي في الجزائر، وذلك من خلال استعراض مفاهيم الأمن والبيئة ودور الدراسات الأمنية، وتحليل بعض النصوص القانونية ذات الصلة من مختلف القوانين الجزائرية.

وانطلاقا من هذه الخلفية، تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة: ما هو الدور الذي تضطلع به التشريعات البيئية في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال حماية حقوق الأجيال القادمة في بيئة صحية وآمنة؟

للإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم موضوع الدراسة إلى مبحثين رئيسيين: تناول المبحث الأول الإطار النظري لمفهوم الأمن البيئي وأبعاده المختلفة، بينما خصص المبحث الثاني لتحليل الإطار القانوني للأمن البيئي في الجزائر وتقييم فاعليته.

2.المبحث الأول : الإطار النظري للأمن البيئي وأبعاده المختلفة

في هذا الجزء، تتناول الدراسة مفهوم الأمن البيئي، بدءا بتحديد ماهية الأمن والبيئة ، وتأتي أهمية هذا المفهوم من كونه أحد أبرز الرهانات التي تعتمد عليها الدول العربية بشكل خاص، في سعيها نحو بناء أسس التنمية المستدامة.

1.2 المطلب الأول:تعريف الأمن [1]

في هذا الجزء، تتناول الدراسة مفهوم "الأمن" بوصفه فكرة ذات جوانب متعددة، تتجاوز الحماية التقليدية للدولة والمجتمع من الأخطار الخارجية والعسكرية ، فلم يعد الأمن محصورا في صون الحدود والسيادة الوطنية، بل امتد ليشمل نطاقات أوسع مثل أمن الأفراد في مواجهة تحديات تهدد حياتهم وكرامتهم كالفاقة والمرض والعنف ("الأمن البشري")،كما يشمل ضمان استقرار النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحقيق النمو المستدام ("الأمن الاقتصادي")، ويتضمن أيضا تأمين الغذاء الكافي والمستمر لجميع أفراد المجتمع ("الأمن الغذائي")، وبالإضافة إلى ذلك يركز على صيانة البيئة من التدهور والتلوث وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ("الأمن البيئي")، إجمالا يسعى المفهوم الشامل للأمن إلى تحقيق الاستقرار والرخاء للمجتمع، وتوفير محيط آمن ومستدام للأجيال المتعاقبة.[2]

لم يعد مفهوم الأمن مقتصرا على مجرد غياب التهديدات العسكرية، بل يمثل حالة شاملة من الاستقرار والرخاء تتضمن أبعادا متنوعة ومتكاملة، في جوهره يعني الأمن صيانة القيم الجوهرية التي يعتز بها مجتمع ما، سواء كانت هذه القيم مادية كالموارد والثروات، أو معنوية كالهوية الثقافية والتماسك الاجتماعي.

[1] – الأمن في اللغة هو نقيض الخوف و الفعل الثلاثي أمن أي حقق الأمان ، قال ابن منظور : أمنت فأنا آمن ، و أمنت غيري أي ضد أخفته ، فالأمن ضد الخوف ، و الأمانة ضد الخيانة ، و الإيمان ضد الكفر و الإيمان بمعنى التصديق و ضده التكذيب .

[2] – بورفيس زهية ، غبولي منى ، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية ، مجلة الأبحاث القانونية و السياسية المجلد 03 العدد : 02 2021 ، ص 128 .

تاريخيا، كان التركيز الأساسي ينصب على "الأمن القومي"، الذي يتمحور حول حماية الدولة من الأخطار الخارجية، بيد أن تطورات العالم وتعقيد التحديات الراهنة أظهرت بوضوح أن تحقيق الأمن لا يمكن أن يقتصر على القدرات العسكرية وحدها.

برز مفهوم "الأمن البشري" كمنظور حديث نسبيا، يركز على حماية الأفراد من المخاطر التي تهدد حياتهم وكرامتهم، ويشمل ذلك تحديات مثل الفقر المدقع، انتشار الأمراض والأوبئة، العنف بكافة أشكاله، والتمييز أما "الأمن الاقتصادي" فيسعى إلى ضمان استقرار النظام الاقتصادي، وتوفير فرص العمل اللائقة، وتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. ويقوم "الأمن الغذائي" على ضمان توفير الغذاء الكافي والمستدام لجميع أفراد المجتمع دون استثناء ، وفي سياقنا يرتكز "الأمن البيئي" على صون البيئة من التدهور والتلوث، وضمان الاستخدام الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية.

تحقيق الأمن ليس مسعى فرديا، بل يتطلب تضافر الجهود والتعاون الوثيق بين الدول والمجتمعات على حد سواء، يتعين على الدول العمل جنبا إلى جنب لمواجهة التحديات العالمية المشتركة كتغير المناخ، ومكافحة الإرهاب، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ، وبالمثل يجب على المجتمعات أن تتعاون في سبيل القضاء على الفقر، ومكافحة الأمراض، والحد من العنف.

إن الأمن حق أساسي من حقوق الإنسان، ويجب أن يتمتع جميع الأفراد بالحق في العيش في بيئة آمنة ومستقرة ، كما يجب أن يكفل لهم الحق في الحصول على الغذاء الكافي، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية الشاملة، وأخيرا يجب أن يتمتعوا بالحق في العيش بكرامة وحرية كاملة.

وعليه، فإن الأمن يمثل حالة من الاستقرار والرخاء تمكن الأفراد والمجتمعات من الازدهار والتقدم ويتطلب تحقيق هذا الهدف المشترك تضافر جهود جميع مكونات المجتمع.

وفيما يتعلق بالبيئة في منطقة الوطن العربي، يمثل "الأمن البيئي" تحديا متزايد الأهمية للأفراد، حيث تتشابك العوامل البيئية المعقدة مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية لتؤثر بشكل مباشر على حياة الناس ورفاهيتهم، فالمنطقة العربية التي تعاني أصلا من محدودية الموارد المائية وتوسع نطاق التصحر، تجد نفسها في مواجهة آثار متزايدة الحدة للتغيرات المناخية،[1] هذه العوامل المتفاقمة تساهم في تأجيج حدة المشكلات

[1] – بوسبعين تسعديت ، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر " دراسة استشرافية " ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2014 / 2015 ، ص 89 .

البيئية القائمة، ونتيجة لهذه الأوضاع تنشأ بيئة قابلة للاشتعال، حيث يمكن أن يتحول التنافس على الموارد الشحيحة إلى بؤر للنزاعات والصراعات، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية ، وعلاوة على ذلك، فإن تزايد وتيرة الكوارث الطبيعية، كالفيضانات المدمرة وموجات الجفاف القاسية، يشكل تهديدا مباشرا للبنية التحتية الحيوية ويعطل تقديم الخدمات الأساسية، الأمر الذي يزيد من حالة عدم الاستقرار الهشة.

كما أن لتدهور البيئة تأثيرات سلبية على الأمن الغذائي، حيث يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الزراعي ويزيد من الاعتماد على الاستيراد الخارجي، مما يجعل المنطقة أكثر انكشافا لتقلبات الأسعار العالمية ونقص الإمدادات الغذائية، من هنا لم يعد الأمن البيئي مجرد شأن يتعلق بالبيئة وحدها بل أصبح قضية أمنية واقتصادية واجتماعية متشابكة، تستدعي تضافر الجهود على الصعيدين الإقليمي والدولي للتخفيف من تداعياتها وضمان مستقبل مستدام للمنطقة، خاصة وأن المنطقة العربية تعد من بين أكثر مناطق العالم التي تعاني من الجفاف، مما يعرض سكانها لخطر نقص المياه الضرورية للشرب والزراعة، ويؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي والصحي[1].

تتفاقم حدة هذه الإشكاليات بفعل التغيرات المناخية المتسارعة والطلب المتزايد على الموارد المائية الشحيحة، وتتعرض المنطقة العربية بشكل خاص لتداعيات تغير المناخ، والتي تتجلى في ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة وازدياد حدة الظواهر الجوية العنيفة، مما يعرض السكان لخطر الإصابة بالأمراض، والتعرض للإصابات، والنزوح القسري.

كما يؤثر تغير المناخ سلبا على الأمن الغذائي والمائي، ويزيد من حدة التوترات الاجتماعية والسياسية القائمة، وفي سياق متصل تعاني العديد من المدن العربية من مستويات مقلقة من تلوث الهواء والماء والتربة، مما ينعكس سلبا على صحة الأفراد ويزيد من انتشار الأمراض المزمنة.

ويتسبب التلوث البيئي أيضا في تدهور جودة الحياة وتقليل الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية المستدامة، ويمكن تلخيص الآثار السلبية لتلوث البيئة فيما يلي:

_ زيادة خطر الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية والأورام الخبيثة

_ تسبب نقص المياه النظيفة في انتشار الأمراض المنقولة عن طريق المياه الملوثة

[1] – رمضاني مسيكة ، دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2013 / 2014 ص 245 .

_ زيادة الظواهر الجوية المتطرفة من احتمالية وقوع الإصابات والوفيات

_ تسبب التصحر وتغير المناخ في تراجع الإنتاج الزراعي وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية

_ تفاقم نقص المياه من صعوبة ممارسة الأنشطة الزراعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي

ويعد النزوح والهجرة من أبرز التحديات الناجمة عن التصحر وتغير المناخ، حيث يضطر الأفراد إلى ترك مناطقهم الأصلية بحثا عن موارد أفضل وفرص للبقاء على قيد الحياة، ويزيد التنافس المتزايد على الموارد الطبيعية الشحيحة من خطر نشوب النزاعات وتفاقم موجات النزوح والهجرة.

إلى جانب ذلك، تلعب التوترات الاجتماعية والسياسية دورا في تعقيد المشهد البيئي والأمني، حيث يمكن أن يؤدي التنافس الشديد على الموارد الطبيعية إلى نشوء توترات بين المجتمعات والدول المتجاورة، وقد تستغل الجماعات المتطرفة التحديات البيئية القائمة في استقطاب الأفراد وتأجيج حالة عدم الاستقرار.

وفي إطار الجهود المبذولة لتحسين الأمن البيئي للأفراد، تسعى الحكومات العربية إلى تنفيذ سياسات وبرامج تهدف إلى حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، كما تعمل المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني على دعم الجهود الحكومية وزيادة الوعي العام بأهمية الأمن البيئي ، وعلى المستوى الفردي يمكن للأفراد المساهمة في تعزيز الأمن البيئي من خلال تبني سلوكيات صديقة للبيئة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية.

وختاما، يمثل الأمن البيئي للأفراد في المنطقة العربية قضية بالغة الأهمية تتطلب تضافر الجهود من جميع الأطراف المعنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة . [1]

2.2 المطلب الثاني : تعريف البيئة و دور الدراسات الأمنية

في هذا المطلب تتناول الدراسة مفهوم "البيئة" في ظل التفاقم المتزايد للمشكلات البيئية، حيث أصبحت العلاقة بين البيئة وأمن الإنسان من المجالات البحثية الهامة في العقود الأخيرة ، وقد أدت كثرة المخاطر وعلامات التدهور البيئي إلى تحول جوهري في مفهوم الأمن، الذي كان تقليديا مرتبطا بالشؤون العسكرية والسياسية، ليصبح في السياق الحديث وثيق الصلة بالقضايا البيئية ، ونتيجة لذلك برز "الأمن

[1] – البيئة من أجل التنمية ، توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2007 ، ص 50 .

البيئي" كمفهوم أساسي في الدراسات الأمنية، مدفوعا بتطور الحركة البيئية وبالتأثيرات التي يفرضها التدهور البيئي على الأمن الوطني والإنساني بشكل عام.

أولا: تعريف البيئة:

يمكن تعريف البيئة بأنها الإطار الشامل الذي يحيط بالإنسان ويضم جميع الكائنات الحية وغير الحية، بما في ذلك العناصر الطبيعية والصناعية التي تؤثر فيه وتتأثر به ، ويمكن تحديد مفهوم البيئة على النحو التالي:

- مجموعة الظروف والعوامل الخارجية: وهي المؤثرات التي تحيط بالكائنات الحية وتحدد تفاعلاتها، وتشمل الماء والهواء والتربة والمناخ والكائنات الحية الأخرى
- الوسط الحيوي للإنسان: وهو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه مقومات حياته الأساسية من غذاء ومأوى وغير ذلك، ويتفاعل معه تأثيرا وتأثرا
- الإطار التفاعلي للكائنات والمكونات: وهو النظام الذي يضم جميع الكائنات الحية والمكونات غير الحية، بالإضافة إلى التفاعلات المعقدة التي تحدث بينها، وما ينتج عن هذه التفاعلات من تبادل وتأثير متبادل بين العناصر الحية وغير الحية
- المفهوم العام: تشمل البيئة في جوهرها جميع الكائنات الحية (نباتات وحيوانات وإنسان) والمكونات غير الحية (ماء وهواء وتربة وصخور)، بالإضافة إلى مجمل التفاعلات الديناميكية التي تربط بينها.

وقد سعت بعض التشريعات إلى وضع تعريف قانوني للبيئة، ومن بينها المشرع المصري الذي عرفها في المادة الأولى من القانون رقم 4 لسنة 1994 بأنها: "المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية وما تحتويه من مواد وما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت".

في المقابل، لم يقدم المشرع الجزائري تعريفا صريحا للبيئة، ولكنه حدد عناصرها في نص المادة الرابعة الفقرة 7 من القانون رقم 10/03 التي تنص على أن: "تتكون البيئة من الموارد الطبيعية اللاحيوية

والحيوية، كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية" .[1]

يتضح من خلال تحليل نص المادة المشار إليها أن المشرع الجزائري عرف البيئة من خلال تعداد مكوناتها وعناصرها، مشيرا بذلك إلى أنها تشمل مجمل العوامل والظروف الطبيعية والاصطناعية التي تشكل محيط الإنسان.

ثانيا: دور الدراسات الأمنية:

تضطلع الدراسات الأمنية بدور محوري في معالجة القضايا البيئية، حيث تساهم في فهم التحديات البيئية المعاصرة، وتحديد المخاطر المحتملة، ووضع استراتيجيات فعالة للتخفيف من آثارها السلبية ، ويمكن تحديد أبرز مساهمات الدراسات الأمنية في هذا المجال على النحو التالي:

1 – تحديد وتقييم المخاطر البيئية:

- تحليل التهديدات: تساعد الدراسات الأمنية في تحديد مختلف التهديدات البيئية التي يمكن أن تؤثر على الأمن القومي والإقليمي والدولي، مثل التغيرات المناخية، وتصحر الأراضي، وندرة الموارد المائية، والتلوث بمختلف أنواعه
- تقدير المخاطر: تقوم هذه الدراسات بتقييم دقيق للمخاطر البيئية المحتملة، وتحديد مدى تأثيرها المحتمل على المجتمعات البشرية، والاقتصادات الوطنية، والبنى التحتية الحيوية

2 – وضع استراتيجيات وسياسات الأمن البيئي:

- تطوير السياسات: تساهم الدراسات الأمنية في صياغة وتطوير سياسات أمنية بيئية شاملة ومتكاملة تهدف إلى تحقيق حماية فعالة للبيئة والحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية على المدى الطويل

[1] – حسينة غواس ، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، ص 1603 .

- تحديد الخطط: تساعد في وضع خطط إستراتيجية واضحة المعالم للتصدي للتحديات البيئية الملحة مثل خطط التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وخطط خفض الانبعاثات الكربونية المسببة للاحتباس الحراري

3 - تعزيز التعاون الدولي:

- تبادل المعلومات: تساهم في تسهيل تبادل المعلومات والخبرات والمعارف بين الدول والمنظمات الدولية المتخصصة بهدف مواجهة التحديات البيئية المشتركة بشكل أكثر فعالية
- بناء الشراكات: تساعد في إقامة شراكات دولية قوية للتعاون في مجال الأمن البيئي، وتنفيذ مشاريع مشتركة تخدم الأهداف البيئية والأمنية المشتركة

4 - إدارة الأزمات البيئية:

- الاستعداد والاستجابة: تساعد في وضع خطط متكاملة للاستعداد والاستجابة الفعالة للأزمات البيئية المحتملة مثل الكوارث الطبيعية المفاجئة وحوادث التلوث واسعة النطاق
- إدارة المخاطر: تساهم في تطوير آليات فعالة لإدارة المخاطر البيئية وتقليل آثارها السلبية المحتملة على المجتمعات البشرية.

5 - التوعية والتثقيف:

- نشر الوعي: تساهم في نشر الوعي العام بأهمية الأمن البيئي والتحديات البيئية الملحة التي تواجه كوكبنا
- تثقيف الجمهور: تساعد في تثقيف الجمهور حول كيفية المساهمة الفعالة في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

3.المبحث الثاني : الإطار القانوني للأمن البيئي في الجزائر وتقييم فاعليته

في هذا الجزء، تتناول الدراسة الإطار القانوني المنظم لمفهوم الأمن البيئي في الجزائر ويتميز هذا الإطار القانوني بالشمولية والتطور، ويهدف بشكل أساسي إلى توفير الحماية اللازمة للبيئة وتحقيق أهداف

التنمية المستدامة في البلاد ويرسخ الدستور الجزائري مبدأ الحق في بيئة صحية وسليمة، ويلقي على عاتق الدولة مسؤولية حماية البيئة والحفاظ عليها كواجب أساسي.

1.3المطلب الأول : القوانين المتعلقة بحماية البيئة

في هذا المطلب تتناول الدراسة القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة في الجزائر، وذلك نظرا لتزايد الإشكاليات البيئية التي تستدعي تدخلا قانونيا فعالا لصونها والمحافظة عليها ، وقد تم تكريس حماية البيئة وتعزيزها دستوريا من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، وتحديدا في المادة 21[1]تنص المادة 21 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على ما يلي: "تلتزم الدولة بضمان بيئة سليمة لحماية الأفراد وتحقيق رفاههم وتعمل على توفير توعية مستمرة بالمخاطر البيئية والاستخدام الرشيد للمياه والطاقات الأحفورية والموارد الطبيعية الأخرى ، كما تتخذ الدولة كافة التدابير اللازمة لحماية البيئة بأبعادها البرية والبحرية والجوية، وتوقع الجزاءات المناسبة على مرتكبي أفعال التلوث".

وبناء على هذا الأساس الدستوري، توجد منظومة قانونية متكاملة في الجزائر تتعلق بحماية البيئة، ويعد القانون رقم 10/03 [2]المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة من أهم التشريعات الجزائرية في هذا المجال، حيث يضع الأسس والقواعد العامة لحماية البيئة، ويمثل الإطار القانوني الشامل الذي ينظم مختلف جوانب الحماية البيئية في البلاد.

ويحدد هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حماية البيئة في الجزائر، وعلى رأسها مبدأ التنمية المستدامة الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ومبدأ الوقاية الذي يشدد على ضرورة اتخاذ تدابير استباقية لتجنب الأضرار البيئية قبل وقوعها، ومبدأ "الملوث الدافع" الذي يحمل المسؤولية المالية عن الأضرار البيئية للجهة التي تسببت فيها.

وتتضمن أهداف هذا القانون ما يلي:

[1] – التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20 / 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020 ، ج ر العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020 .

[2] – القانون رقم 03 / 10 المؤرخ في 19 جويلية2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003 .

_ تحديد المبادئ الأساسية والقواعد المنظمة لتسيير الشؤون البيئية

_ تعزيز وترقية التنمية الوطنية المستدامة التي تراعي الأبعاد البيئية

_ الوقاية من كافة أشكال التلوث والأضرار التي تلحق بالبيئة ومكافحتها

ويشمل نطاق تطبيق هذا القانون المجالات التالية:

_ حماية التنوع البيولوجي والمحافظة على الموارد الطبيعية المختلفة

_ مكافحة التلوث بجميع صوره وأشكاله، سواء كان تلوثا هوائيا أو مائيا أو للتربة

_ تنظيم وإدارة النفايات بأنواعها المختلفة

_ إخضاع المشاريع ذات الأثر المحتمل على البيئة لدراسات تقييم الأثر البيئي

_ تنظيم عمل المؤسسات المصنفة التي قد تشكل خطرا على البيئة

وفي إطار التطورات الحديثة في المنظومة القانونية البيئية في الجزائر، يمكن ملاحظة ما يلي:

_ يتم بشكل دوري تعديل وتتميم القوانين البيئية القائمة لمواكبة المستجدات والتحديات البيئية الناشئة

_ تصدر مراسيم تنفيذية لتوضيح وتطبيق أحكام القوانين البيئية على أرض الواقع

_ يوجد توجه متزايد نحو التركيز على قضايا تغير المناخ وأهمية تطوير واستخدام الطاقات المتجددة كحلول مستدامة .

_ القانون رقم 01 / 20 [1] المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة: يحدد هذا القانون التوجهات العامة للدولة نحو تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة للإقليم الوطني، مع مراعاة الخصائص المميزة لكل منطقة جهوية، وضرورة حماية المناطق الهشة ذات الحساسية البيئية.

_ القانون رقم 03/04 [1] المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة: يهدف هذا القانون إلى وضع إطار قانوني خاص لحماية المناطق الجبلية لما لها من أهمية إيكولوجية واقتصادية واجتماعية، مع السعي لتحقيق تنمية مستدامة تراعي خصوصية هذه المناطق.

[1] – القانون رقم 01 / 20 المؤرخ في 12 / 12 / 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 77 .

_ القانون رقم 05 / 12[2] المتعلق بالمياه: يحدد هذا القانون القواعد المنظمة لاستعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة، وذلك بهدف ضمان الحفاظ على الصحة والنظافة العمومية وتلبية احتياجات مختلف القطاعات بشكل مستدام.

_ القانون رقم 01 / 19 [3] المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها: يهدف هذا القانون إلى وضع آليات عقلانية ومستدامة لتسيير النفايات بمختلف أنواعها ومراقبتها، بهدف الحد من آثارها السلبية على البيئة والصحة العمومية.

_ القانون رقم 11 / 02 [4] المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المحلية في الساحل ضمن بعد وطني لتهيئة الإقليم والبيئة يهدف هذا القانون إلى إنشاء وتنظيم المجالات المحمية في المناطق الساحلية، في إطار إستراتيجية وطنية شاملة لتهيئة الإقليم وحماية البيئة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية المحلية المستدامة.

_ القانون رقم 04 / 20 القانون رقم 20/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى المعدل والمتمم بالقانون رقم 24 / 04 [5] المتضمن قواعد الوقاية والتدخل والحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة يضع هذا القانون الإطار القانوني العام للوقاية من الأخطار الكبرى وإدارتها والحد من آثار الكوارث المحتملة، وذلك في سياق تحقيق التنمية المستدامة وضمان سلامة الأفراد والممتلكات.

2.3 المطلب الثاني : المؤسسات الإدارية المكلفة بحماية البيئة

تتعدد الهيئات والمؤسسات الحكومية المكلفة بإنفاذ التشريعات البيئية وحماية البيئة في الجزائر، وتتوزع مسؤولياتها على مختلف المستويات الإدارية، بدءا من الحكومة المركزية وصولا إلى الإدارات المحلية. وتعد أبرز هذه المؤسسات ما يلي:

---

[1] – القانون رقم 04 / 03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 41 .

[2] – القانون رقم 05 / 12 المؤرخ في 4 / 08 / 2005 المتعلق بالمياه الذي يحدد قواعد استعمال الموارد المائية و تسييرها و تنميتها المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 60 معدل و متمم بموجب الأمر 09 / 02 ، الجريدة الرسمية العدد 44 .

[3] – القانون رقم 01 / 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها ووضع آليات عقلانية لتسييرها ، الجريدة الرسمية العدد 77 .

[4] – القانون رقم 11 / 02 المؤرخ في 17 / 04 / 2001 المتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 13 .

[5] – القانون رقم 24 / 04 المؤرخ في 26 فيفري 2024 المتضمن قواعد الوقاية و التدخل و الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 16 .

ـ وزارة البيئة والطاقات المتجددة: تمثل هذه الوزارة الجهاز الحكومي المركزي الذي يضطلع بمسؤولية وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ، كما تتولى الوزارة الإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح البيئية، وتنسيق الجهود بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن البيئي.

ـ المديرية العامة للبيئة: تعتبر هذه المديرية جهازا تنفيذيا تابعا لوزارة البيئة والطاقات المتجددة، وتناط بها مهمة تطبيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال حماية البيئة على أرض الواقع ، وتضطلع المديرية العامة للبيئة بمهام متنوعة تشمل مراقبة جودة الهواء والماء والتربة، وإدارة ملف النفايات، وحماية التنوع البيولوجي، وإجراء الدراسات والبحوث البيئية المتخصصة.

ـ الوكالة الوطنية للنفايات: تضطلع هذه الوكالة بمسؤولية إدارة قطاع النفايات على المستوى الوطني، وتعمل على تطوير وتنفيذ استراتيجيات متكاملة لإدارة النفايات بشكل مستدام وفعال، بما يتماشى مع المعايير البيئية.

ـ المحافظات الولائية للغابات: تعتبر هذه المحافظات هيئات محلية مسؤولة عن حماية الثروة الغابية والمحميات الطبيعية الواقعة ضمن نطاق اختصاصها الإقليمي.

ـ الجماعات المحلية (البلديات): تضطلع الجماعات المحلية بدور هام في حماية البيئة على المستوى المحلي، حيث تتولى مسؤولية تنفيذ مهام أساسية مثل جمع النفايات الصلبة، وتنظيف المساحات العامة والطرق، ومراقبة الأنشطة الصناعية والتجارية المصنفة التي قد تشكل خطرا على البيئة المحلية.

ـ المؤسسات العلمية والبحثية: تساهم الجامعات ومراكز البحث العلمي المتخصصة بدور حيوي في إجراء الدراسات والبحوث العلمية في المجالات البيئية المختلفة، وتقديم المشورة العلمية المستنيرة للحكومة والجهات المعنية بحماية البيئة لاتخاذ قرارات مستندة إلى أسس علمية.

بالإضافة إلى هذه المؤسسات الحكومية، تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور لا يقل أهمية في جهود حماية البيئة في الجزائر، وذلك من خلال تنظيم حملات التوعية والتثقيف البيئي، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والمبادرات البيئية المختلفة، وممارسة دور الرقابة الشعبية على الأداء البيئي للمؤسسات والجهات المعنية.

4. خاتمة:

ختاما، يمكن القول إن الأمن البيئي في المنطقة العربية وبشكل خاص في الجزائر، قد تحول إلى قضية ذات أولوية قصوى تستحوذ على اهتمام الدولة الجزائرية ، ويعزى هذا الاهتمام المتزايد إلى أن حماية البيئة تمثل إحدى أخطر القضايا المصيرية التي تواجه مستقبل البشرية، مما استدعى البحث عن آليات وسبل فعالة لوقايتها من التدهور ، ونظرا لتفاقم هذه المشكلات وتطورها، أصبحت العلاقة المعقدة بين البيئة وأمن الإنسان من المجالات البحثية الجادة في العصر الحديث، حيث اكتسب الأمن البيئي أهمية محورية في ظل ما تعانيه البيئة ومواردها الطبيعية من تدهور مستمر ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة من أبرزها:

- يتضح من خلال تحليل هذا الموضوع أن الجزائر قد بذلت جهودا ملحوظة على مختلف الأصعدة للحفاظ على الأمن البيئي ، فالاعتراف الدستوري بمفهوم البيئة السليمة يعزز حماية الإنسان في هذا المجال، ومع ذلك يتبين من خلال تحليل المادة 21 من الدستور أن الإشارة إلى الأمن البيئي لا تزال ضمنية، وأن الأبعاد التي تناولها النص قد تبدو غير كافية لمواجهة المتطلبات المتزايدة للأمن العام في ظل التحديات البيئية الراهنة التي تشهدها الجزائر.
- قامت الجزائر بإعداد منظومة تشريعية لا يستهان بها في مجال البيئة وحمايتها ، وقد عمل المشرع الجزائري على تفعيل دور البيئة وتعزيز قدرتها في الحفاظ على التوازن البيئي، وذلك من خلال سن نصوص قانونية متخصصة، وعلى رأسها القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات الحكومية التي تضطلع بمسؤولية تطبيق القوانين واللوائح البيئية ومراقبة تنفيذها على أرض الواقع.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز الأمن البيئي في الجزائر، من أهمها:

- ضرورة العمل المستمر على تحسين الأداء البيئي في مختلف القطاعات وخفض مستويات التلوث بجميع أنواعه.
- أهمية إدراج البعد البيئي بشكل فعال في مناهج التعليم على مختلف المستويات الدراسية لغرس الوعي البيئي لدى الأجيال الناشئة.
- وجوب الاستفادة القصوى من وسائل الإعلام المختلفة لتوعية المواطنين بأهمية الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتشجيع السلوكيات الصديقة للبيئة.

5قائمة المصادر و المراجع

1 –المصادر

_ الدستور

- التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20 / 442 المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 يتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 1 نوفمبر 2020 ، ج ر العدد 82 المؤرخة في 30 ديسمبر 2020.

_القوانين

– القانون رقم 03 / 10 المؤرخ في 19 جويلية2003 المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 43 المؤرخة في 20 جويلية 2003.

– القانون رقم 01 / 20 المؤرخ في 12 / 12 / 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 77.

– القانون رقم 04 / 03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 41.

– القانون رقم 05 / 12 المؤرخ في 4 / 08 / 2005 المتعلق بالمياه الذي يحدد قواعد استعمال الموارد المائية و تسييرها و تنميتها المستدامة ، الجريدة الرسمية العدد 60 معدل و متمم بموجب الأمر 09 / 02 ، الجريدة الرسمية العدد 44.

– القانون رقم 01 / 19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها ووضع آليات عقلانية لتسييرها ، الجريدة الرسمية العدد 77.

– القانون رقم 11 / 02 المؤرخ في 17 / 04 / 2001 المتعلق بالمجالات المحمية في اطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 13.

– القانون رقم 24 / 04 المؤرخ في 26 فيفري 2024 المتضمن قواعد الوقاية و التدخل و الحد من أخطار الكوارث في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية العدد 16.

2 – المراجع

_الرسائل الجامعية

– بوسبعين تسعديت ، آثار التغيرات المناخية على التنمية المستدامة في الجزائر " دراسة استشرافية " ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2014 / 2015.

– رمضاني مسيكة ، دور التنمية الإنسانية في تحقيق الأمن الإنساني ، رسالة ماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2013 / 2014.

_ المجلات

– بورفيس زهية ، غبولي منى ، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية ، مجلة الأبحاث القانونية و السياسية المجلد 03 العدد : 02 2021.

– حسينة غواس ، دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، المجلة الأكادمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد السابع ، العدد الثاني.

_ التقارير

– البيئة من أجل التنمية ، توقعات البيئة العالمية ، تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2007.